



لبنان ينتفض.. «بلدنا عم يخلق جديد»

أصوات الغضب سجلت حضورها بمئات الآلاف في كل ساحات لبنان الأخضر. نورهان نزلت من «السان تريز» : تسالون ليش نبذل، لازم تسالونا ليش ما بدنا ننزل؟ أمل، ٢٨ عاماً، من سكان بيروت: كنت أحاول الهجرة، هذه فرصة أخيرة لتحقيق مطالبنا. حسين الشاب العشريني يعلق بسؤال: «شو ناطرين من بلد رئيس حركة المحرومين فيه، ملياردير؟» علّقت أوراق مجهولة المصدر، على جدران الأبنية المحيطة في ساحة رياض الصلح، تدعوا المتظاهرين إلى تصويب الهدف: «الحكام الهدف، وليس الجيش». رفع الحراك مطالب كثيرة مثقلة بعباء السنوات كلها، لكن هناك شعارا واحدا ربما يلخص كل المطالب. إنها اللافتة التي رفعها متظاهرون في ساحة الشهداء، ميدان النظاره الرئيسي في بيروت: يسقط كل شيء. من ينتصر: اللبنانيون في الشارع، أم ائتلاف السلطة الحاكمة المستمرة منذ عام ١٩٩٢ والمستمدة من الحقبة السورية مضافاً إليها التيار الوطني الحر؟ سعد الحريري في امتحان صعب جديد، بعدما خذله ناخبوه في بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع الغربي في انتخابات ٢٠١٨، يدعونه من تلك المناطق التي عذّما حصونه المذهبية الى التنحي للفرق ومغادرة الحكم. (هذا التقرير يستعرض المسار السياسي والاقتصادي الذي عاشه لبنان منذ اتفاق الطائف ١٩٨٩، وانتهى بانتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩)

الموجة الرابعة من «الربيع اللبناني» تقصف الشبكات الطائفية ومافيا الفساد وحكم المصارف والنخبة السياسية.. «كلّん يعني كلّن» نحن البؤساء: أنظر أسفل اللافتة. نحن طلاب الجامعة اللبنانية: يسقط حكم المصرف. سدوا العجز من جيوبكم. إفرضوا الضرائب على المصارف. لن تسرقوا غضب الناس. نحن خليط طبقي حقيقي، امتزج بشكل تلقائي وإيجابي: شباب فقراء سحقهم النظام يسبّرون مع أفراد من الطبقة الوسطى الدنيا، التي تنزلق بسرعة الى الفقر. تعلّموا في الجامعات ولكنهم لم يجدوا وظائف، والأزمة الماليّة زعزعت عندهم أي شعور بالأمان والاستقرار والثقة بالمستقبل. شباب من الأحياء الفقيرة التي تحيط بوسط بيروت، يصطدمون مع القوى الأمنيّة في الليل وينفضّون على رموز الدولة والمباني الفاخرة. الحراك الذي بدأ في مساء الـ ١٧ من تشرين أول ٢٠١٩ كان يمكن شم رائحته في الشارع قبلها بسنوات، لكن في الأسابيع الأخيرة بدت مؤشرات الغضب أقوى من كل مزيلات الرائحة. أزمة دولار العملة الأساسية المتداولة في لبنان. أزمة وقود تنتج عنها حرائق غابات، اكتشف خلالها اللبنانيون أن طائرات الحريق لم تعرف الصيانة لها من أكثر من ٤ أعوام بسبب تكلفة لا تتجاوز ١٥٠ ألف دولار. بوابر أزمتات في القمح والدواء. ثم جاء قرار الضريبة على «الواتس اب»، وهو وسيلة الاتصال الرئيسية في لبنان لأن أسعار المكالمات العادية تعد من الأعلى في العالم، وانفجر بركان الغضب ضد الجميع، «كلّن يعني كلّن».

«رويترز»: إدارة ترامب تجمّد ١٠٥ ملايين دولار من المساعدات العسكرية للبنان

ذكر مسؤولان اميركيان أن إدارة رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، قررت تجميد ١٠٥ ملايين دولار من المساعدات العسكرية للبنان، في إجراء يأتي بعد يومين من استقالة حكومة البلاد. وقال المسؤولان اللذان طلبا عدم الكشف عن هويتهما، في حديث لوكالة «رويترز»، إن الخارجية الأميركية أبلغت الكونغرس، يوم الأربعاء، أن مكتب الميزانية في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي قررا تجميد هذه المساعدات العسكرية للبنان، والتي كانت تهدف إلى تعزيز الأمن في البلاد. ولم يوضح المسؤولان سبب هذا القرار فيما افاد احدهما بأن الخارجية الأميركية لم توضح سبب هذا الإجراء للكونغرس.

٤ خيارات للحكومة الجديدة.. والاقوى الـ«تكنوسياسية» «التكنوقراط» ساقطة والتسمية بين الحريري أو من ينوب عنه

مرارا التشديد على الحوار والتفاهم في هذه المرحلة الدقيقة، مرجحاً بحكومة جامعة تضم ممثلين عن الحراك الشعبي أيضاً. وحرص في شأن تسمية رئيس الحكومة الجديدة على القول ان هناك مشاورات جارية، مفضلاً على عدم الدخول في التفاصيل. وعلى صعيد الوضع الميداني فإن حركة التظاهرات وقطع الطرق تراجعت بشكل واضح امس، ورغم حصول عمليات قطع طرق في مناطق معينة في الشمال والبقاع الأوسط، وصباحاً في صيدا وجسر الربيع في بيروت. وبرز فتح المصارف ابوابها امس للمرة الاولى منذ اسبوعين امام المواطنين والزبائن، حيث سجلت حركة ضاغطة لكن سعر الدولار في السوق (الصيارفة) لم يسجل اي ارتفاع بل تراجع الى الـ ١٦٠٠ ليرة ظهرأ بعد ان كان سجل قبل يوم ارتفاعاً وصل صباح اول امس الى ١٨٠٠ ليرة.

عون لتسمية رئيس الحكومة الجديدة قالت مصادر مطلعة لـ«الديار» انها ستكون في مطلع الاسبوع المقبل اي الإثنين او الثلاثاء، مشيرة الى ان الامور ما تزال قيد الاخذ والرد بحيث يتم التوصل الى حسم نوع الحكومة دون الدخول في تفاصيل الاسماء لعنصر متلازم من اختيار اسم رئيس الحكومة. ونقل زوار بعيدا ان الاتصالات الجارية على غير صعيد تتجه وتتقاطع على المجيء بحكومة «تكنوسياسية» تضع اولوياتها معالجة الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي والبدء بالاصلاحات وقرار مشاريع القوانين الاصلاحية المتصلة باستعادة الاموال المنهوبة ومحاربة الفساد. وقال الزوار ان اوساط بعيدا لم تات على موضوع اسم رئيس الحكومة الجديدة، مشيرة الى ان الاتصالات لم تحسم هذا الموضوع حتى مساء امس. وفي السياق نفسه نقلت مصادر مطلعة ان الرئيس بري كرر

شرط ان تشارك الاطراف السياسية في تسمية هؤلاء الوزراء. وتقول المعلومات أيضاً ان فكرة تشكيل حكومة تكنوقراط مستبعدة منذ اللحظة الاولى، وان اشتراط الرئيس الحريري مثل هذه الحكومة كان من ادوات الضغط التي مورست في بداية التفاوض، والتي واكبتها تحركات ومظاهرات لانصار تيار المستقبل في الشمال وصيدا والاقليم والبقاع الغربي والأوسط. وتضيف بان قنوات الاتصالات والتواصل لم تقطع بل بقيت ناشطة بعد زيارة الوزير علي حسن خليل للرئيس الحريري اول امس موفدا من الرئيس بري، والتي تخللها استعراض للوضع بعد الاستقالة مع التأكيد على التعاون مع رئيس الحكومة المستقبل والرغبة في استمرار هذا النهج من دون سلوك شرط تشكيل ما يسمى بحكومة التكنوقراط. وفي شأن الاستشارات النيابية الملزمة التي سيجريها الرئيس

(تتمة ص ١)

يشارك منهم بعض المحسوبين على الحراك الشعبي او المجتمع المدني. ويعتبر هذا الخيار هو الاقوى لاعتبارات عديدة ابرزها الوزن المثقيل السني للرئيس الحريري، والرغبة من عدم استبعاد القطب السنّي الاقوى من الرئاسةات الثلاث. ٢- تسمية الرئيس الحريري لشخص يترأس الحكومة الجديدة، يتردد ان تكون وزيرة الداخلية ربا الحسن، وتضم الحكومة ممثلين لاطراف السياسية واختصاصيين من خارج هذه الدائرة. ٣- تسمية شخصية مستقلة لترؤس حكومة تكنوسياسية اي حكومة مختلطة من سياسيين واختصاصيين. ٤- حكومة اختصاصيين برئاسة شخصية مستقلة مقبولة،

لبنان بحاجة الى سياسة إقتصادية محورها المواطن

الشعوب بما يتناسب والكرامة الإنسانية. هذه الأهداف هي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. هذه الأهداف يجب أن تكون في قلب أي سياسة إقتصادية للحكومة حيث تكون الإجراءات التي تنصّ عليها الخطة تصبّ في خدمة تحقيق هذه الأهداف. إن ما شهده لبنان من احتجاجات شعبية في الفترة الأخيرة، هو نتاج الاعدالة الاجتماعية في لبنان، التوزيع الاعادل للثروات الناتجة عن النمو الاقتصادي، المستوى السيء للخدمات العامة، غياب الأمن الاجتماعي، ارتفاع البطالة، ارتفاع كلفة التعليم، غياب التغطية الصحية، غياب البنى التحتية، مستوى التلوث المرتفع نتيجة النفايات... كل هذه الأسباب لها علاقة بالإنسان وكرامته ومن دونها لن يكون هناك بعد اليوم من ثبات سياسي واجتماعي وحتى أثني في لبنان.

الدخل، لكن في نظرة الإنماء المستدام يتمّ النظر إلى الفقر من منظور (بالإضافة إلى الدخل) ماهية الشخص، ما يفعله أو ما يمكنه فعله. وهذه الرؤية تأخذ في عين الاعتبار عدداً من الأمور التي لا يمكن للنظرة التقليدية مقاربتها. مثال على ذلك الفوارق الاجتماعية لنفس مستوى الدخل: عدم التجانس الشخصي (المرض أو الإعاقة أو العمر أو الجنس)؛ التنوع في البيئة (التدفئة في الأماكن الباردة والأمراض المعدية في المناطق الحضرية)؛ التغييرات في المناخ الاجتماعي (الجريمة والعنف ورأس المال الاجتماعي)؛ الاختلافات في وجهات النظر العلائقية (وسائل الراحة...)؛ والتوزيعات داخل الأسرة وعدم المساواة المحتملة. من هذا المنطلق، أي سياسة تنوي الحكومة المقبلة وضعها، يجب أن تركز على ثلاث ركائز هي: (١) الركيزة الاقتصادية: التنمية الاقتصادية التقليدية؛ (٢) الركيزة البيئية: إحترام التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والحد من الانبعاثات الملوثة، وعدم تدمير رأس المال الطبيعي؛ (٣) الركن الاجتماعي: الآثار الاجتماعية للنشاط الاقتصادي، مشكلة عدم المساواة، ظروف العمل، والحياة. هذه الركائز الثلاث تمّ ترجمتها إلى سبعة عشر هدفاً من قبل الأمم المتحدة تحت عنوان «أهداف التنمية المستدامة» والتي تعتبر خارطة طريق لكل دول العالم من أجل رفع مستوى

وستينات القرن الماضي، أظهر إلى العلن في السبعينات، إقتصاداً جديداً للتنمية. هذا المفهوم الذي يُسمى التنمية، هو عبارة عن عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تغييرات في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والغرائز الوطنية، إلى جانب تسارع النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر. ويعتبر الإنماء مجاًلاً أوسع للدراسة من الاقتصاد التقليدي حيث يتمّ الإهتمام بالتوزيع الفعال للموارد الإنتاجية المحدودة ونموها المستدام مع مرور الوقت، لكن أيضاً الكليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والخاصة والعامّة اللازمة لتحسين مستويات المعيشة. إذا ومما تقدم نرى أن التنمية هي مفهوم أوسع من مجرد نمو الدخل الفردي الذي يبقى بُعداً مهماً من أبعاد هذه التنمية. في الواقع هذه النظرة للسياسة الاقتصادية تفرض أن يكون الإنسان هو المحور الأساسي من خلال كل الإجراءات التي يمكن للحكومات القيام بها، مع إحترام البيئة والمحافظة على إستدامة الموارد وفي نفس الوقت تعظيم النمو الاقتصادي. هذه المعادلة تخلق ما يسمى بالإنماء المستدام الذي يستند إلى رؤية بعيدة الأمد. أحد الأمثلة التي تنطبق على المجتمع اللبناني هو الفقر: ففي النظرة التقليدية للإقتصاد، محاربة الفقر تتمّ من خلال زيادة

(تتمة ص ١)

بالدولار الأميركي (اليوروبوندز). النظام الاقتصادي الحر في لبنان يُحافظ على تماسكه، لكنه بحاجة إلى تناغم مع العملية السياسية التي يجب أن تؤدّي إلى إنفراج كامل إذا ما تمّ التسريع في تشكيل حكومة ذات مصداقية تعتمد إلى إرساء الثقة بين المواطنين والأسواق من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وتنفيذ الإصلاحات الضرورية خصوصاً تلك التي تمّ إقرارها في مجلس الوزراء وذلك التي وردت في ورقة بعيدا المالية الإقتصادية. تحوي ورقة بعيدا المالية الإقتصادية على الكثير من الإصلاحات وتنصّ على أن تقوم الحكومة بمناقشة دراسة ماكنزي بهدف وضع خطة إقتصادية تسمح بنقل الإقتصاد اللبناني من إقتصاد شبه – ريعي إلى إقتصاد منتج. في الواقع التدابير الاقتصادية التقليدية (أي من الناحية الاقتصادية البحتة)، تعني قدرة الإقتصاد الوطني على خلق والحفاظ على نمو سنوي في إجمالي الدخل القومي بمعدل أعلى من ه في المائة سنوياً. وحتى وقت قريب، كان ينظر إلى التنمية على أنها ظاهرة اقتصادية بحتة من ناحية أن مشاكل الفقر وتوزيع الدخل والبطالة كانت تُعتبر ثانوية! لكن ركود مستويات المعيشة على الرغم من النمو في خمسينات

السيستاني يحذّر من أي تدخّل خارجي في احتجاجات العراق

(تتمة ص ١)

إقليمي أو دولي أن يصادر إرادة العراقيين في ذلك ويفرض رأيه عليهم». وقال السيستاني إن «المرجعية الدينية تجدد التأكيد على موقفها المعروف من إدانة التعرض للمتظاهرين السلميين وكل أنواع العنف غير المبرر، وضرورة محاسبة القاطنين بذلك، وتشدد على الجهات المعنية بعدم زجّ بالقوات القتالية بأيّ من عناوينها في التعامل مع الاعتصامات والتظاهرات السلمية، خشية الانجرار إلى مزيد من العنف».

■ العراقيون ينزلون الى الشوارع بعبط صلاة الجمعة

وكان احتشد امس آلاف العراقيين وسط بغداد، بعد صلاة الجمعة للمتطالبة بتنحي النخبة السياسية حيث نصبوا الآلاف من الخيم في ساحة التحري، وانضم اليهم الاف اخرون. كما اقام المحتجون نقاط تفتيش في الشوارع المؤدية الى الساحة ومحيطها لإعادة توجيه حركة المرور. وبحلول الظهيرة، كان المئات يتحركون في مسيرة إلى ساحة التحرير من الشوارع الجانبية، مندبين بالنخب التي يرونها فاسدة تآتمر بأمر القوى الأجنبية ويحملونها المسؤولية عن تردي أوضاع المعيشة. وقالت مصادر في الشرطة والمستشفيات: «إن أكثر من ٥٠ شخصاً أصيبوا خلال ليل امس الاول وصباح امس.

■ «داعش» يتبنى أول هجوم إرهابي بعد تسمية «زعيم التنظيم» الجديد

هذا، وهاجم مسلحون تابعون لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، نقطة تفتيش للجيش العراقي في شمال بغداد، مما

أسفر عن مقتل جندي عراقي وإصابة خمسة آخرين، مساء الخميس، وفقاً لبیان صادر عن قيادة العمليات المشتركة العراقية. وقال البيان إن مقاتلي «داعش» استخدموا أسلحة خفيفة وعبوتين ناسقتين، عندما هاجموا نقطة تفتيش تابعة للجيش في بلدة الطارمية على بعد حوالي ٦٠ كم شمال بغداد. وأعلن التنظيم داعش، مسؤوليته عن الهجوم في بيان أصدره الجناح الإعلامي للتنظيم. ويعد هذا الهجوم هو الأول من نوعه لداعش في العراق، في أعقاب الاعتراف بمقتل الزعيم السابق أبو بكر البغدادي، وتسمية أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، خليفة له.

■ ... وموقع عراقي: «داعش»

يخطط لهجوم كبير في بغداد

وبعد هجوم يوم الخميس المنصرم أعلن موقع إخباري عراقي ورود معلومات عن تخطيط تنظيم «داعش» لتنفيذ هجوم كبير في العاصمة بغداد أثناء المظاهرات المتواصلة فيها. وذكر موقع «العهد نيوز»، نقلا عن «تسريبات حصرية» له، أن «داعش» يخطط لتنفيذ «عملية إرهابية كبرى» في العاصمة العراقية ثارا لزعيمه البغدادي. وأشار الموقع إلى أن «داعش»، حسب المعلومات الواردة، يقوم بـ«استعدادات كبيرة في محاولة لإثبات وجوده وقوته»، مضيفا أن التنظيم يعتزم استخدام طائرات مسيرة في الهجوم، بالإضافة إلى إدخال عدد من الانتحاريين في صفوف المتظاهرين. وحذر الموقع من أن هذا الهجوم قد ينفذ اليوم الجمعة، مشيرا إلى أن هذا المخطط يهدف إلى تازيم الأوضاع في العراق مستغلا التظاهرات الحالية.

عقوبات أميريكيّة جديدة على إيران ظريف : إيران لن تدعن للترهيب الأميركي



لانتشار» النووي. وجاء الرد الإيراني عبر وزير خارجيتها محمد جواد ظريف حيث دعا الولايات الى العودة للاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وقال ان طهران لن تدعن ابدا للترهيب الاميريكي. وأضاف ظريف في تغريدة له على موقع «تويتسر» أن العقوبات الأميركية الجديدة المغروضة على طهران، تظهر فشلا في سياسة واشنطن، وغرد: «بدلا من التقييب بشكل أعمق، يجب على الولايات المتحدة التخلي عن السياسات الفاشلة والعودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥». وتابع وزير الخارجية الإيراني في تغريدته إن «إخضاع عمال البناء الإيرانيين إلى «إرهاب اقتصادي» يظهر فقط أقصى إخفاق «للضغط الأقصى» الذي تمارسه الولايات المتحدة، فيمكن لأمركا أن تعاقب كل رجل وامرأة وطفل، لكن الإيرانيين لن يستسلموا أبدا للترهيب الأميركي».

وسعت الولايات المتحدة، أمس ، عقوباتها على إيران من خلال استهدافها قطاع البناء الذي ربطته واشنطن بالحرس الثوري الإيراني. وقال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إن قطاع الإنشاءات الإيراني خاضع لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة للحرس الثوري الإيراني، الذي وصفته الولايات المتحدة بأنه منظمة إرهابية أجنبية. وذكر وزير الخارجية انه نتيجة لذلك، فإن بيع المعادن الخام ونصف المصنعة والغرافيت والفحم والبرمجيات

للاغراض الصناعية سيخضع لعقوبات اذا كانت ستستخدم تلك المواد في قطاع الإنشاءات الإيراني. وفي قرار ثان، حدد بومبيو أربع «مواد استراتيجية» ستستخدم في البرامج النووية أو العسكرية أو الصواريخ الباليستية، ما يجعل التجارة فيها خاضعة للعقوبات. ومن هذه المواد انابيب الصلب المقاوم للمصدأ ورقائق المغنيسيوم. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، مورغان أورتاغوس، إن وزير الخارجية مايك بومبيو فرض العقوبات، بعد أن تم تحديد قطاع البناء على أنه «يخضع على نحو مباشر أو غير مباشر لسيطرة (الحرس الثوري)» الإيراني. وأضافت المتحدثة أن من خلال هذه العقوبات الأخيرة، سيتاح للولايات المتحدة «منع إيران من الحصول على مواد استراتيجية الحرس الثوري ولقطاع البناء التابع له ولبرامجه